جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب

خلود صالح عثمان الصالح

مقدمة:

تقوم الباحثة في هذه الصفحات بمراجعة كتاب لمؤلفٍ لغوي ألسني معاصر، وهو الدكتور مازن الوعر، والكتاب هو:

● جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي.وقد نشرته الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان (1999م).

وكما هو واضح من عنوان الكتاب، أنه يجمع بين الدراسات اللغوية والنحوية في التراث العربي عند العلماء القدماء والنظريات اللغوية والألسنية الحديثة، وهو جمعٌ ينمُّ على إلمام المؤلف بمعطيات القديم والحديث مع الاستفادة من تقدم العصر وتوظيف آليات التكنولوجيا الحديثة.

وعليه، فإن عرضاً علمياً لما يحتويه هذا الكتاب، يعدُّ عملاً شاقاً تحتاج الكتابة فيه إلى إلمامٍ واسعٍ في الدراسات اللغوية في التراث وفي الاتجاه اللغوي المعاصر بما يحمله من نظريات لغوية تركيبية ودلالية مختلفة، فضلاً عن ضرورة الالمام بجانبٍ من المعارف والعلوم الانسانية المختلفة؛ النفسية، والاجتماعية، والفلسفية، والتاريخية. إلى جانب العلوم التجريبية والبيولوجية وغيرها مما قدمته المعرفة الانسانية في ميادينها المختلفة.

كما أن مراجعة كتابٍ ما يحتاج إلى معرفة التطور المعرفي والعلمي للمؤلف الذي تُدرَس مؤلفاته، وهو مما لاشك فيه جانبٌ آخر من المعرفة التي تحتاج إلى جهد في البحث والتحليل.

ومن هنا، فإن هذا الجانب من الكتابة، فيما نرى، أشد جهداً من الكتابة في موضوعٍ علمي أو لغويٍّ ما، فضلاً عن أن الباحثة هنا لم تألف الكتابة على هذا النحو من ذي قبل. ومن ثم فانني أستأذن المؤلف في أن تكون أول محاولة للكتابة في هذا النوع واقعةً على مؤلفاته، وبالتالي فإن أحسنت فذاك ما أرجو وآمل، وإن كانت الأخرى فعذري أن هذه هي المحاولة الأولى، كما أسلفت. فضلاً عن أن إبداء رأيي في بعض المواقع من هذا التأليف نابعٌ مما غرسه فينا المؤلف من ضرورة إبداء الرأي السليم والجرأة على قول الحق وفق أسسٍ منهجيةٍ موضوعيةٍ علمية، إذ هما وسيلة الباحث التي تمهِّد له الطريق لبناء الشخصية العلمية الجادة.

قدم المؤلف لكتابه بمقدمةٍ بيَّن فيها أهداف دراسته التي تفيد بأنه يعتزم تقديم دراسة يعدُّها أنموذجاً لمنهجية دراسة النحو العربي في التراث على ضوء المعطيات اللسانية الحديثة، وقد اعتمد في ذلك على عددٍ محددٍ من الكتب التراثية الأصول على رأسها كتاب سيبويه، ثم اختار ابن القيم الجوزية في كتابه (بدائع الفوائد) ليبين البعد الفلسفي واعتماد المعنى في بناء الجملة المركبة عند الأصوليين من الفقهاء في محاولتهم لاستنباط القاعدة الشرعية من النصوص.

وقد ختم مقدمته بحديثه عمن ارتضاهما ممثلَين للمنهج الحديث في الدراسات اللغوية العربية المعاصرة، وهما عبدالسلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي، من خلال كتابهما (الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية). ثم مهّد المؤلف لفصول كتابه بتمهيدٍ موجزٍ دافع فيه عن اختياره، ورغم أنه موضوعٌ قد كتب فيه

كثير من الدارسين إلا أنه ينوي تناوله بطريقةٍ مميزة، إذ إنه يعتزم تقديم دراسة مطوَّرة يستند فيها إلى النظرية اللسانية الحديثة التي تمتد جذورها إلى ما عند المفكرين العرب القدماء. مشيراً إلى أن الجملة الشرطية قد مرت بمراحل من التطور حتى نضجت، فيما يرى، نحواً ودلالةً عند كلٍّ من الجرجاني وأبي حيان وابن هشام والسيوطي.

وضع المؤلف بحثه في أربعة فصول ذيَّلها بالنتائج التي توصَّل إليها ثم سطَّر ثبتاً بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

في الفصل الأول عرض المؤلف قضيةً لم تكن مستقرةً عند النحاة واللغويين، وهي الفرق بين الجملة والكلام، توطئةً للوصول إلى دراسة الجملة موضع الكتاب. ولقد عكف النحاة العرب على دراسة الكلام وتحليله، وتعددت مباحثهم في أجزائه وأركانه، فكان الحديث عن الكلمة المفردة، والكلام، والكلم، والقول، والجملة[1]. فاختلفت أصناف المباحث التي تناولوها وتعددت آراؤهم واختلافاتهم في كل قسم[2]. ولم يقف الخلاف في ماهية الجملة عند النحاة العرب قديماً، إنما أدلى اللغويون المحدثون بدلوهم في تعريف الجملة؛ فمنهم من أقامها على فكرة الاسناد؛ أي أن الجملة لا تكون إلا إذا تكوَّنت من طرفي الاسناد؛ المسند والمسند إليه. ومنهم من أقامها على أساس المعنى والإفادة بصرف النظر عمَّا إذا قامت على إسناد أو لم تقم عليه[3]. وقد ناقش المؤلف العلماء القدماء في آرائهم عن الفرق بين الكلام والجملة في ميدان عرضه الشرط بين الجملة والكلام عند النحويين العرب، مشيراً إلى أن القدماء من النحاة العرب قد خلطوا كثيراً بين الجملة والكلام إلى الحد الذي ذهب فيه فريق منهم إلى جعلهما مترادفين، بل نبَّه إلى أمرٍ هامٍ في إطار الجملة وهو قيامها على أساس الإفادة في الكلام. وحبذا لو كان المؤلف قد عرض أيضاً لمصطلحٍ ثالثٍ كثيراً ما يتردد في كتب النحو واللغة وهو (القول).

ثم دلف المؤلف إلى عرض آراء النحاة وتصورهم لجملة الشرط في جزئيها؛ الفعل والجواب. ومن الواضح أن المؤلف قد استند إلى الكتاب الأول في النحو؛ وهو كتاب سيبويه، في الحكم على قواعد كلام العرب وسننهم في تعبيرهم، فبيَّن أن سيبويه قد استند إلى مبدأ وصفي تعليلي هو عنده الأساس الرئيس في النظرية النحوية في التراث، وقد حاول المؤلف جمع شتات باب الشرط عند سيبويه من خلال حديثه عن الفعل والمجازاة والأداة الاسمية والحرفية وترتيب عناصر هذه الجملة تقديماً وتأخيراً وما يعتري أسماء الشرط من تعدد وظيفي للمبنى الصرفي الواحد استناداً إلى السياق الجملي، منوِّهاً بالعلاقة بين الجملة الشرطية وجملة القسَم، مع توسعٍ في الحديث عن الحروف التي تنزَّل منزلة الأمر والنهي وما يختلط على السامع أو القاريء منها بالشرط.

يبدو أن المؤلف في عرضه هذا الفصل والفصل الذي يليه عند الأصوليين الفقهاء كان مشدوداً إلى الخلاف الطويل بين النحاة واللغويين القدماء، ينازعه في ذلك مخزونه من النظريات اللغوية المعاصرة عن أصل الجملة الشرطية أهو الفعل أم الجواب، يعزز ذلك عنده بحثه عن الوظيفة الدلالية لفكرة الجزاء في جملة الشرط من غير إغفالٍ لنظرية النحو الرئيسة وهي العامل النحوي مع محاولة اختبار أقوال الخليل وسيبويه في توجيه الشواهد الشاذة ومقابلة ذلك بما يسميه علماء اللغة المعاصرون الخروج على القاعدة (Constraints on rules). ومن المعلوم أن هذه تمثل نقطة رئيسة في نظرية تشومسكي في كتابه الأول (البنى النحوية syntactic structures) وفي كتابه الثاني (أوجه النظرية النحوية Aspects of the Theory of syntax). وليس هنا موضع تفصيل القول في ذلك.

ثم عرض المؤلف للبعدين البنيوي والوظيفي الدلالي لبعض

أدوات الجزاء مبيناً الدور الذي تؤديه هذه الأدوات؛ وهي: أي، حين، أين، متى، حيثما، أنّ، إنَّ، إذ ما،... وغيرها. مبيناً دور الجملة في إزالة ما فيها من إبهامٍ زماني ومكاني.

وقد بنى المؤلف تصوره لفكرة الجزاء عند سيبويه على نمط تصورٍ حديث، فيذهب إلى أن الجزاء عند سيبويه والخليل هو ما قام على أساسٍ نحوي ودلالي معاً، فالأساس النحوي هو الذي يسوِّغ فكرة العمل والعامل النحوي وما فيه من تسويغٍ بنيوي لحركة السكون، وأساس دلالي يكمن في النظر إلى ما تحمله الكلمة أو الأداة من معنى دلالي يحمل دلالة الشرط أو الجزاء، ويظهر ذلك جلياً في الأداة (كيف) فيما يرى الخليل أنها ليست أداة جزاء وما حُملت على الجزاء إلا بسبب ما يكمن فيها من معنى الجزاء، أو كما يعبر: «مخرجها على الجزاء لأن معناها: على أيِّ حالٍ تكن أكن»[4].

تعرض المؤلف إلى نقطةٍ هامة في تركيب جملة الشرط عند سيبويه بخاصة وهي الزمن في جملة الجزاء والجواب، مشيراً إلى أن التماثل في الزمن بين طرفي الجملة ينتج عنه التركيب المثالي للجزاء، كما يذكر. وهذا يذكِّرنا برأي البلاغيين وعلى رأسهم عبدالقاهر الجرجاني الذي يرى بأن التغير في الزمن أو في تركيب الجملة في أي ركنٍ من أركانها يؤدي إلى تبدُّل في القيمة الدلالية للجملة بكاملها، يقول الجرجاني في هذا: «وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ وزيدٌ ينطلق وينطلق زيدٌ ومنطلقٌ زيدٌ وزيدٌ المنطلقُ والمنطلقُ زيدٌ وزيدٌ هو المنطلقُ وزيدٌ هو منطلقُ. وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرجْ أخرجْ وإن خرجتَ خرجتُ وإن تخرجْ فأنا خارجٌ وأنا خارجٌ إن خرجت وأنا إن خرجت خارجٌ...»[5].

وقد عرض المؤلف تفصيلاً لآراء الخليل وسيبويه في الرابط بين طرفي جملة الشرط أو بين الجزاء والجواب، رابطاً ذلك برأي اللغوي المعاصر نعوم تشومسكي عن الرابط وخروج القول أحياناً عن القاعدة النحوية مبيناً الجذور التي تنبع منها هذه الفكرة عند سيبويه بقوله: «وزعم أنه لا يحسن في الكلام (إن تأتني لأفعلنَّ) من قبل أن (لأفعلنَّ) تجيء مبتدأةً. ألا ترى أن الرجل يقول: (لأفعلنَّ كذا وكذا) فلو قلت: إن أتيتني لأكرمنك وإن لم تأتني لأغمنَّك جاز لأنه في معنى (لئن أتيتني لأكرمنَّك) و(إن لم تأتني لأغمنَّك) ولابد من هذه اللام مضمرةً أو مظهرة لأنها لليمين كأنك قلت: (والله لئن أتيتني لأكرمنَّك).

فإن قلت: لئن تفعل لأفعلنَّ قبيحٌ لأن (لأفعلنَّ) على أول الكلام. وقبُح في الكلام أن تعمل إنْ أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله[6]. مشيراً إلى ضرورة وجود رابطٍ يعمل على التعليق بين المتقدم والمتأخر من الفعل والجواب، وما يكون التناوب بينها إلا لضرورة تقتضي ذلك على غير ما اطرد في ما صح من كلام العرب. ثم علَّق المؤلف على عدد من الأنماط الجملية التي يُعَد اسم الشرط فيها بمنزلة الاسم الموصول كقولهم: (آتي من يأتني). وقد ساق المؤلف عدداً من الأمثلة التي ضربها سيبويه معلقاً بقوله: «وكأن سيبويه يريد أن يقول: إذا لم يكن جواب الجزاء مندمجاً بالجزاء عن طريق الصلة فهو مندمج عن طريق روابط أخرى»[7].

ويحضرني في هذا المقام تعليق أرى أن المقام يتسع لعرضه: يبدو للباحثة أننا إن جاز لنا أن نعد لكل جملة بؤرة دلالية فإن جملة جواب الشرط هي البؤرة الدلالية التي نشأ أصلها في ذهن المتكلم فأراد أن يعبر عنها مشروطة، فاقتضى المقام أن يذكر الفعل، ولمَّا كان الارتباط

بين الفعل والجواب بقصد تحقيق معنى الشرط يقتضي أداة تربط وأداة تؤدي دوراً وظيفياً ينشئ فكرة الشرط فقد اقتضى وجود ما يسمى بأداة الشرط والأداة الرابطة بين جزئي الجملة، فإن تحقق المعنى الدلالي بوضوح فإن إهدار الرابط يصبح ممكناً وإن لم يكن كذلك فلابد من وجوده. ولعل التصنيفات التي ذهب إليها العلماء بتقسيم إنشاء الشرط إلى اسمية وحرفية ينبع من الدور الوظيفي النحوي الذي تؤديه الأداة أثناء حلولها محل قيمة دلالية لكلمة يعبَّر عنها بهذه الأداة (متى، أيان، حيثما... إلخ).

ثم تعرّض المؤلف إلى فكرة التأثير والتأثر؛ أي عوامل الجزاء والجواب، مبيناً أن بعض العوامل إذا دخلت على الجزاء وجوابه دون أن تجد ما تعمل فيه فإنها ستعمل في الكلام كله مبطلة عمل الجزاء كما في (إنَّ من يأتني آتيه. كان من يأتني آتيه. ليس من يأتني آتيه) معلقاً عليها بأن ليس من المسوغ العلمي أن تترك هذه العوامل بلا عمل. وبيَّن أن العوامل تعمل في حقيقة الأمر فيما بعدها من عناصر لغوية كامنة خلفها كما في (إنَّه من يأتني آتيه) أو ما يماثلها. ثم عرض عدداً من المواضع الأخرى التي يُلغى فيها عمل الجزاء بتأثيرٍ من العامل المتقدم وقد ذكر منها مواضع متعددة، منها: الابتداء، والقسم، والأمر، والاستفهام، والتمني، والعرض، وغير ذلك مما جاء في نص سيبويه. والذي نراه أن فكرة العمل والعامل هنا تتحكم في مسيرة الحكم على التركيب الجملي ودلالته فتقتضي إدخال ما ليس من الجملة فيها. ومن المعلوم بأن العرب قالت: إن كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، لذا فإن نظرية العامل اقتضت القول (إنه من يأتنا نأته) (كنت من يأتني آته) (ليس هو من يأته يحْبِه) (أتذكر إذْ أو ما أو أَمَّا من يأتنا نأته). وفي ذلك تكلّفٌ واضحٌ وإقحامٌ لما ليس من النص فيه، ولو كان المتكلم قد أراد الدلالة الموجودة في ما هو مقحمٌ

على الجملة لذكرها نصاً، هذا فضلاً عمَّا تسببه الزيادة في بعض الأحيان من عُسرٍ دلالي وتركيبي كما في (ليس هو من يأته يحْبِه) وما كان ذلك فيما نرى إلا لتسويغ فكرة العمل والعامل التي جرى عليها النحاة القدماء.

* * *

وفي الفصل الثاني من هذا الكتاب تناول المؤلف جملة الشرط عند الأصوليين، واعتمد في بيان مذهبهم في الشرط على فكر ابن القيم الجوزية في كتابه (بدائع الفوائد) على أنه كتاب في فلسفة الفقه، ولو أن المؤلف قد اعتمد كتاباً آخر متخصصاً في أصول الفقه وعلاقته بالأصول النحوية واللغوية، واستنباط الأحكام من الأصول، ككتاب (البحر المحيط في الفقه) للسرخسي، أو كتاب (إرشاد الفحول) للشوكاني، لكان أثرى البحث العلمي في الموضوع الذي قصد البناء فيه. وإن من يدرس المجلدين الثاني والثالث من كتاب السرخسي سالف الذكر، سيرى أنه أوثق صلة بذلك من استدلال ابن القيم في (بدائع الفوائد). وأما (إرشاد الفحول)، فقد جمع فيه الشوكاني خلاصة قدرته اللغوية والفقهية واطلاعه الواسع في التفسير والحديث بأسلوبٍ متين معتمداً بذلك على عمق فهمه للأصول النحوية وتوظيفها توظيفاً لغوياً ودلالياً.

وعلى الرغم مما ذكرنا هنا، فإن المؤلف قد استطاع بوضع فصل جملة الشرط عند الأصوليين بعد الفصل الأول الموسم بجملة الشرط عند النحويين، أن يراعي التدرج العلمي الأكاديمي خلافاً لما عليه كثير من المؤلفين المعاصرين، إذ إن أصول النحو قد اعتُمد متطلباً سابقاً لأصول الفقه، وإن كانا يلتقيان في جوانب، ويفترقان في أُخر، مما حدا بكثيرٍ من العلماء إلى أن يعدوا أصول النحو اقتفاءً لأثر أصول الفقه.

وفي هذا الفصل بيّن المؤلف نقاط التباين بين أصول النحو

وأصول الفقه، منها: التباين في المصطلح بينهما، وفي منهجية التأليف والتناول. فأما المصطلح فإن ابن القيم الجوزية قد دعا الحروف والأسماء الجوازم بـ «الروابط بين الجملتين»، أما الخليل وسيبويه فقد استعملا مصطلح «العوامل من الحروف والأسماء». ويعلّق المؤلف على هذين المصطلحين محبذاً أحدهما على الآخر، فيقول: «ومصطلح العوامل أدق وأشمل من مصطلح الروابط ذلك لأن العامل بحد ذاته رابط، وهو في الوقت نفسه مانح صفات نحوية ودلالية أيضاً»[8]. وإن كنت أميل إلى مصطلح الأصوليين لأني أرى أن استخدام مصطلح (العوامل) قائمٌ على أساسٍ بنيوي بحت، وهو تسويغ حركة الجزم على الفعل. أما المصطلح الأصولي (الروابط) فهو مصطلحٌ دلالي يحقق البعد الدلالي الذي أخذ به جزئياً سيبويه وأستاذه الخليل عند تناول فكرة الربط والتعليق. بمعنى أن هذه الأدوات هي روابط تربط بين جملة الجزاء وجملة الجواب فتجعلهما متعلقتين مترابطتين في جملة واحدة. ويبدو للباحثة من جانب آخر أن المصطلحين يشيران إلى شيء واحد، أحدهما بالوصف اقتضاء لتفكير الأصوليين في تحقيق الإطار الدلالي في الجملة كلها، أما الآخر فقد انطلق النحاة في مصطلحهم من النظرية النحوية الأولى وهي العامل. ويبدو للباحثة أيضاً أن الخليل وسيبويه - يرحمهما الله - لو نظرا نظرةً وصفيةً دلالية لما استعملا غير مصطلح الربط بين جزئي الجملة كما هو في معظم كتب معاني الحروف.

وقد أظهر المؤلف أيضاً عدداً من المصطلحات الأصولية التي تصور جانباً من الفكر الفلسفي الأصولي، إذ هي مصطلحات فلسفية تحمل طابعاً دلالياً، وهو المنهج الذي يتسم به الفكر الأصولي، ومن هذه المصطلحات: الروابط، التعليق الوَعْدي، التعليق الخبري، الشرط، الوجود، العدم، محتمل الوجود، محقق الوجود، الوسيلة، الغاية... وغيرها من المصطلحات. وفي هذا الصدد يقول المؤلف: «فكل هذه

المصطلحات والمفاهيم الفلسفية ليست مستعملة في عمل النحاة العرب»[9].

أما نقطة التباين الأخرى التي عرضها المؤلف بين المنهجين النحوي والأصولي فتكمن في تناول التركيب الشرطي، إذ يسعى المنهج النحوي إلى الشكل والبناء التركيبي لجملة الشرط، لذا فإنه يذهب إلى أن الأصل في جملة الشرط هو فعل الشرط وأن الجواب هو المتعلق بالشرط، فالشرط هو الذي يعمل في الجواب وتحقُّق الجواب مرهونٌ بتحقق الشرط . وعليه، فإن سيبويه يرى أن جواب الجزاء لا يتقدم على الجزاء إلا إذا كان ماضياً كقولنا (آتيك إن تأتني)، فإذا تقدم الجواب على فعل الجزاء المضارع فيكون ذلك لضرورة شعرية.

أما المنهج الأصولي فيوظف المصطلح الفلسفي للوصول إلى المفهوم الدلالي الذي بدوره يؤدي للوصول إلى الاستنباط الشرعي، فيذهب الأصوليون إلى أن الغاية في جملة الشرط تكمن في الجواب؛ لأن المعنى الرئيس الذي يمكن أن يسمى في علم اللغة المعاصر بـ Theme Topic يكمن فيها، وما الشرط إلا الوسيلة الموصلة إلى الغاية. وعليه، فهو ينظر في المعنى وكيفية الوصول إليه؛ تقدم الجواب أم تأخر، وبذا، فهم يتفقون جزئياً في هذه المسألة مع نحاة الكوفة الذين يحتكمون إلى الدلالة في التقديم والتأخير، مع الأخذ في الحسبان عمل العامل في ما هو متقدم أو متأخر، كما في تقديم الفاعل على الفعل مع احتفاظه بتسميته فاعلاً تقدم لغاية دلالية. وهو منهج نميل إليه ونؤيده وقد بينا هذا سابقاً في ثنايا عرضنا للفصل الأول من هذا الكتاب.

مما سبق، يتضح للقارئ أن المنهج الأصولي يقوم على فكرة تحقيق المعنى الدلالي، وهو منهجٌ فلسفي يكون أحياناً منطقياً يحتكم إلى المعنى في تغيير مباني التركيب الجملي البسيط والمركب؛ وبذا يظهر اختلافه عن المنهج النحوي الذي يعتمد على تفكيك الجملة وفقاً

لمواقع مبانيها من الإعراب على ضوء العامل، وقد أبرز المؤلف هذا التباين بعرضٍ شيقٍ أفاد القارئ الباحث في اللغة، علاوة على أن المؤلف، بفضل اطلاعه على الفكر اللغوي الحديث، استطاع أن يوظف النظريات اللغوية الحديثة التي اطلع عليها مزاوجاً بينها وبين ما أتقنه من التراث النحوي والأصولي، فربط هذا المنهج، الأصولي، ببعض مناهج المدارس اللسانية الحديثة التي تأخذ الفلسفة منهجاً للوصول إلى البنية الدلالية[10]. ويبدو للباحثة أن ما أورده المؤلف في هذا الجانب من الربط بين المنهجين يمكن أن يكون نواة للبحث في إظهار قِدم البحث في الدراسات الدلالية المعاصرة، وأنها تتكئ في جوانب كثيرة منها على ما جاء عند علماء التراث من أصوليين ونحويين. ويبدو للباحثة أيضاً أن هذه يمكن أن تكون فكرةً لدراسات عليا ذات قيمة وأثر في الدرس اللغوي الحديث.

* * *

وفي الفصل الثالث من هذا الكتاب (جملة الشرط عند اللسانيين المحدثين المسدي والطرابلسي أنموذجاً) عرض المؤلف جهود مؤلفي كتاب (الشرط في القرآن: على نهج اللسانيات الوصفية) عرضاً علمياً قائماً على أسسٍ منهجيةٍ سليمة، مظهراً مجانبة المؤلفَين للصواب في الحكم على التراث النحوي في باب الشرط، وذلك لأنهما قدّما دراسة غير دقيقة لجملة الشرط في القرآن الكريم، قائمة على ما وصفه نحاة العربية المتأخرين لا المتقدمين منهم، فضلاً عن إهمالهما ما تركه الأصوليون من دراسة قائمة على خدمة المعنى في التراكيب اللغوية، علاوة على إغفالهما كثيراً من مواطن الوقوف النحوي على دلالة الجمل عند دخول أدوات الشرط عليهما.

وعلى الرغم من أن المؤلفين قد وقعا في خطلٍ واضحٍ في النظرة إلى بناء الجملة العربية في التراث العربي، وعدم استقراء ما جاء عند

النحاة العرب القدماء من تضافر الجهود في الحكم على التركيب اللغوي من وجهتي النظر: التركيبية والدلالية، مما أوضحه الدكتور مازن الوعر بجلاء في هذا الفصل، إلا أن المؤلفين فيما ترى الباحثة قد تمكنا من لفت الانتباه إلى نقطة هامة في أسلوب الشرط دراسة أسلوبية قائمة على التفاعل بين المبنى والمعنى. ولعل في جهودهما، وإن لم يتمكنا من بلورة حدٍّ فاصلٍ من المنهجية، ما يمكن أن يشحذ مزيداً من الهمم لدراسة هذا الأسلوب الذي يرد في القرآن الكريم بكثرة، فضلاً عمَّا جاء في شعر العرب وفي كلامهم المنثور.

* * *

في الفصل الرابع (جملة الشرط في ضوء النحو العالمي تشومسكي أنموذجاً) استند المؤلف إلى فكرة النحو العالمي؛ أي إلى تطبيق أحدث النظريات اللسانية في التحليل اللغوي على أحد الموروثات اللسانية الإنسانية. وقد تجلَّت في التراث النحوي العربي، في أحد أبوابه وهو التركيب الشرطي أو الجزائي بخاصة، وربما كان هذا هو الهدف الذي أنشأ كتابه له، فوضع التراكيب الشرطية على اختلافها في إطار نظرية النحو العالمي التي اقترحها اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي، وذلك وفق أسس منهجية الجمل التوليدية وبنيتها العميقة والجمل التحويلية وبنيتها السطحية. وقد حلل المؤلف في التركيب الشرطي ثلاثة أبواب نحوية مختلفة، وفق منهج سيبويه، الرابط بينها رابطاً دلالياً. وهذه الأبواب هي:

1. الربط بأدوات الجزاء، نحو: إن تصنعْ أصنعْ.
2. الربط بالصلة، نحو: أصنعُ ما تصنعُ.
3. الربط بالأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو التمني، أو العرض، نحو:

ائتني آتك (أمر)

لا تفعلْ هذا تندمْ (نهي)

أين تذهبُ أذهبْ (استفهام)

ليت زيداً حاضرٌ يحدثْنا (تمني)

ألا تنزلُ تُصبْ خيراً (عرض).

ويبدو واضحاً أن الجمع بين هذه الأبواب، التي جاءت في كتب المتأخرين في عددٍ من الأبواب المختلفة في النحو العربي، قائمٌ على أسسٍ دلاليةٍ بمعزلٍ عن العامل أو مسبب حركة الجزم في قسمٍ منها. ويبدو أن المنهج الذي أخذ به المؤلف، يستند إلى إدراكٍ لما في مكنون فهم سيبويه وأستاذه الخليل للبعد الدلالي في التركيب الجملي بعامة، وأسلوب الشرط بخاصة، بصرف النظر عن المعالجة التركيبية التي أخذت عندهما بعدها وفقاً لما ابتكره الخليل في النظرية النحوية الأولى، وهي نظرية العامل أو المسبب للحركة الإعرابية.

وإن من يدرس النحو العربي على ضوء ما أراده الخليل من نظرية العامل، وأنها لتقويم ألسنة العرب وغير العرب من اللحن الذي أصابها وبخاصة في الحركة الإعرابية، يدرك أن ما ذهب إليه الدكتور الوعر في حكمه كان صواباً، إذ إن الخليل وسيبويه قد عالجا إقامة الحركة الإعرابية وكيفية وضعها اقتفاء لما كانت عليه العرب، مع إدراكهما للجانب الدلالي في التراكيب، ولكنهما أدركا أيضاً أن البحث الدلالي ليس موضعه هنا، فانصرفت جهودهما وجهود النحاة من بعدهما إلى زمن الجرجاني تقريباً، إلى تثبيت فكرة العمل والعامل ومسوغات الحركات على أواخر الجمل.

من البارز في هذا الفصل أن المؤلف وضع جمل سيبويه في ميزان تحليل تشومسكي للجمل؛ أي أخضعها للمدرسة التوليدية والتحويلية

وفق أسهم الاحالة وتشريح الجملة مع البحث عن أصلها، أو بعبارة تشومسكي، البحث عن بنيتها العميقة. وإن من ينعم النظر في التراث يجد أن ما قام به النحاة القدماء لا يختلف كثيراً عن هذا المنهج التوليدي والتحويلي للتراكيب اللغوية، فكُتب النحاة العرب القدماء مليئة بالأقوال التي تبحث عن أصل الجملة، وهي أقوالٌ افتراضية يفترض فيها النحوي أصلاً للجملة ثم يبحث في تغيرها أو تحولها إلى الصورة التي نُطقت بها وما يعتري ذلك من دلالة، فيقولون مثلاً: والأصل فيها كذا، أو هذا ما ظهر لي في أصلها... ونحو ذلك. والغاية، فيما نرى، في البحث عن الأصل تكمن في إطارٍ تعليمي ليس غير، ولا يعني بالضرورة أن الأصل الذي افترضه النحوي قد نطق به العربي قديماً، فتراهم يبحثون عن المحذوف ويقدرونه في الجملة فيفترضون المسند والمسند إليه المحذوف في الجملة، أو أنهم يؤخرون كلمة مشيرين إلى أن الأصل فيها كذا ثم قدِّمت لغايةٍ ما، وغير هذا من الأمور الافتراضية لأسبابٍ تعليمية وتعليلية مختلفة، ولعل ذلك بارز بوضوح في باب الإغراء والتحذير، والمحذوف بعد لولا ومعمول الفعل المتعدي لمفعولين أو أكثر ولم يذكر أحدها. وبذا، فإن تحليل الجمل بناءً على ما ذهب إليه القدماء أو المحدثون يكون مستساغاً إذا كان الغرض منه تعليم الناشئة كيفية صياغة تراكيب الجملة العربية، أما أن يُعتمد التحليل استناداً إلى الأصل المفترض، فإن ذلك ينأى بالباحث عن الغاية الدلالية التي تعبر عنها اللغة أصلاً، فالبحث عن الأصل قد يخلط بين الجمل الانشائية والخبرية ويصرف السامع عن دلالة التقديم أو التأخير أو الحصر أو التعجب أو الاستفهام أو المدح أو الذم أو غير ذلك من عناصر تحقيق الدلالة[11].

يتبين من خلال التحليل اللساني الحديث، وفق نظرية تشومسكي في النحو التوليدي التحويلي، لجمل الشرط في مفهوم الخليل، أن

التحليل كان يهدف المعنى بمعزل عن المبنى، فحُلِّلت الجمل وفق الأصل الذي خرج عنه، كما بينا، ووفق فكرة العمل أو تعليق العامل عن الجزم، فقُدِّمت أمثلة من هذه وتلك دون أن تُعطى الدلالة في هذا التحليل البنيوي أهميتها، ولعل هذا يتضح بشكل بارز في المواضع التي يبطل فيها عمل الجزاء عند دخول القسم على الكلام المُجازى أو في تقدم الابتداء على الجزاء أو غيرها من المواضع التي يبطل فيها عمل الجزاء. ولا غرو في أن القسم، كما ينص النحاة [12]، أعلى درجات التوكيد، وزيادته في الجملة تؤدي إلى زيادة في الدلالة، وربما كان إبطال عمل الجزاء في الجملة لغاية دلالية، وفي ذلك خروج القصد في الجملة عن الجزاء إلى التوكيد الكامن في القسم. ويبدو أن هذا الجانب الدلالي كان مغموراً ضمن التحليل البنيوي الذي أظهره المؤلف، ويظهر ذلك بجلاء في قوله: «وإن القسم هنا ليس له وظيفة نحوية أو دلالية، ذلك لأنه لغوٌ كما يقول سيبويه»[13]. علماً بأنه قد نبَّه في أكثر من موضع من كتابه إلى أهمية الربط بين البنية والدلالة، وظهر ذلك واضحاً في تناوله مفهوم نحو الخليل ومنهج الأصوليين. وربما كان من المفيد في هذا الفصل أن يربط التحليل التشومسكي للجمل بتحليلٍ دلاليٍ يستقيه مما جاء في التراث العربي، نحو: (إن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى)، وبيان أهمية التقديم كما نص على ذلك سيبويه، فقال: « إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى»[14]، أو قولهم: إن العرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته. أو قولهم: «وشأن العرب تقديم الأهم»[15]. وغيرها من الأقوال التي تكشف عن الوجه الدلالي في عملية التحويل في مواقع مباني التركيب الجملي أو حذفها أو التقديم والتأخير فيها. أو ما قامت عليه كثير من الدراسات الحديثة في الاهتمام بالجانب الدلالي في تحليل التراكيب، فضلاً عمّا تنادي به من ضرورة الربط بين الدلالة والتركيب. وفي هذا الصدد يقول جليسون (H.A.Gleason): «يجب على الباحث

في علم اللغة أن يُعنى دائماً بجميع العناصر التي لها دورها في دلالة الجملة موضع التحليل»[16]، ويقول في موضع آخر: «إن على السامع، ليفهم معنى التركيب الجملي، أن يعرف العلاقات بين الكلمات المكونة لهذا التركيب فإن حكم عليها من وجهة نظر نحوية من غير إدراكٍ للمعاني التي تؤديها علاقة الكلمات ببعضها فيما يسمى بالمكونات الرئيسة للجملة، فإنه قد يجانبه الصواب من حيث الدلالة»[17]. ولعل هذا الضرب من الربط بين الدلالة والتركيب في الدرس اللغوي هو الذي نبه إليه المؤلف في أكثر من موضع من كتابه.

من المواطن البارزة في عمل المؤلف هذا هو تشريحه منهج الخليل في تحليل الكلام المجازي تشريحاً قائماً على أسس منهجية وعلمية دقيقة، مبيناً فيه صلاحيته في حقل الدراسات اللغوية الحديثة فيما يكمن فيه من مواطن تأخذ بها الدراسات اللغوية الحديثة، فبيَّن المؤلف مواطن التشابه المنهجي بين منهج سيبويه وأستاذه الخليل من جهة، ومدرسة تشومسكي وبلومفيلد من جهة أخرى. ويظهر أبرز نقاط الالتقاء بين المنهجين بأن المنهج الذي انطلق منه سيبويه هو منهج العمل والتعليق أو كما يعبر عنه تشومسكي في نظريته بمنهج العمل والربط الاحالي (government and binding) وفي هذا يقول الدكتور مازن الوعر: «والواقع لقد بنى سيبويه كتابه كله على هذا المنهج، الأمر الذي جعل الكتاب ينحو منحىً علمياً ولسانياً قائماً على أسلوب الوصف والتعليل الذي أخذ به بلومفيلد وتشومسكي والمعبر عنه « inductive-deductive method »[18].

ويلتقي سيبويه من جانب آخر مع تشومسكي في مفهومه عن (القواعدية) فاعتبر سيبويه، كما بيّن المؤلف، أن القواعد قلب العملية اللغوية، وما المعنى (meaning) إلا تمثيل محدد لما يجري داخل الجهاز النحوي. فالمعنى عند سيبويه بهذا المفهوم، مكوِّنٌ واحد من مكونات

العملية النحوية، يقول الدكتور الوعر: "هذا الجهاز المفاهيمي العربي تؤيده نظرية تشومسكي وتثبت في الوقت نفسه صحة ما توصل إليه النحاة العرب الأوائل حول التحليل النحوي الشكلي للغة (formal syntax)»[19].

كما أن منهج الخليل يماثل منهج تشومسكي في فكرة توجيه الخروج عن القاعدة، يقول المؤلف: «من هنا إذا وضعنا تصور الخليل وسيبويه في إطار اللسانيات الحديثة فيمكننا أن نقول إن الرجلين كانا يطبقان قواعد الأصول المحددة على كلام العرب، فإذا خرجت القواعد أو شذّت عن هذا الكلام كانا يقيدانها بضوابط وقيود معينة؛ أي يخرِّجانها طبقاً لمستويات نحوية أو دلالية معينة... وقد عدّ تشومسكي قواعد الخروج هذه، أو حسب عبارته الاصطلاحية، ظاهرة عالمية (universal) لا يقتصر دورها على لغة بعينها، وإنما تشمل اللغات البشرية كافة»[20].

وفي هذا الإطار كشف المؤلف حقيقة هامة في التراث العربي اللغوي ولاسيما في منهج الخليل، وهو أن ما توصّل إليه تشومسكي في منهج العمل والربط الإحالي بعد حوالي أربعين سنة من العمل على نظرية النحو العالمي قد توصّل إليه الخليل وسيبويه من قبل وهذا ما ألمح إليه تشومسكي نفسه في مظان مختلفة من كتاباته وحواراته[21]. ومن هنا أكد المؤلف ضرورة الاستفادة من إمكانات العصر، ومن تقنية التحليل اللساني الغربي الحديث للاستفادة من هذه المعطيات واستثمارها في خدمة اللغة العربية.

وفي ختام هذا الكتاب قدم المؤلف عدداً من النتائج التي توصل إليها في كتابه هذا مبيناً فيها خلاصة منهج سيبويه والخليل في معالجة الجزاء وجوابه، وهي معالجة مبنية على منهجٍ متماسكٍ في مبادئه وثوابته، الأمر الذي جعله منهجاً علمياً وموضوعياً في الوقت

نفسه. كما لخّص القول في معالجة ابن القيم الجوزية، وهي معالجة فلسفية لغوية مستنبطاً فيها المعنى من خلال القاعدة العقلية (الفلسفية) والقاعدة النحوية (اللغوية) غايته الوصول إلى الحكم الشرعي الدقيق. كما ركز في هذه النتائج على أهمية التسلح بالمعرفة اللسانية الحديثة، مشيراً إلى إخفاق البحث الذي قام به الباحثان المعاصران اللذان عرض لهما في الفصل الثالث من هذا الكتاب. ومن هنا جاء تركيزه على أهمية الاستفادة من تقنية التحليل اللساني الغربي الحديث، منبهاً إلى إمكانية تطور النظرية النحوية العربية من خلال هضم معطيات المعرفة اللسانية الحديثة والاستفادة منها، واستثمارها في خدمة اللغة العربية، آخذاً بمبدأ مهم في بناء النظريات العلمية، وهو مبدأ تراكمية العلم الذي يعني أن الباحث الحديث لابد أن يَفهم القديم من أجل أن يتجاوزه إلى ما هو أنفع وأجدى في حركة الحضارة الانسانية الدائبة. ويبدو أن المزج بين التراث والاستفادة من التقنية اللسانية الحديثة هو الهدف الذي يسعى إليه المؤلف، وهو يتردد في كل ما ألّفه في كتبه مع ما ينادي به في محاوراته ومحاضراته المختلفة.

إن من الواضح أن المؤلف قد استطاع في هذا الكتاب أن يتبع منهجية سليمة في تتابع الفصول وتسلسلها بمنطقية وتتبع يمكن أن يكون أنموذجاً للباحثين في الدراسات العليا. فقد كشف عن صلة واضحة بالتراث العربي، واطلاعٍ عميق على معطيات الدرس اللغوي المعاصر، فمزج بينهما من غير حيفٍ أو خلل. فأخذ من القديم أصوله ومن الحديث ما يلتقي بالقديم مطوراً له وفق ما يحتاجه التطور اللغوي في الاستعمال من غير تقعر أو ابتذال.

ولعل أبرز ما في هذا المؤلَّف القيِّم حرص مؤلِّفه على نصرة العربية والرغبة في السمو بها إلى معارج العلا استناداً إلى منهجية

أكاديمية وعلمية سليمة، اعتماداً للقول القائل «الحقيقة غاية كل باحث أمين وضالة كل ساعٍ حصيف، أنَّى وجدها التقطها، وأخذ بها».

الهوامش

1) ينظر: **الجملة النحوية نشأة وتطوراً واعراباً** - فتحي الدجني - مكتبة الفلاح: الكويت - ط (2) 1408هـ، 1997م - ص 17 وما بعدها.

2) ينظر: **مقدمة لدراسة فقه اللغة** - حلمي خليل - دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية 1993م - ص 54، 55.

3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها - تمام حسان - ط (3) 1985م- الهيئة المصرية العامة للكتاب. و(إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً) تمام حسان - **أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية** - تونس 1978م **والنحو العربي نقد وبناء** - إبراهيم السامرائي - دار عمار: عمان - دار البيارق: لبنان - ط (1) 1997م. **وفي النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** - مهدي المخزومي- ط (3) 1985م. **وفي نحو اللغة وتراكيبها** - خليل عمايرة - عالم المعرفة للنشر والتوزيع: جدة ط (1) 1984م. و(دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي) - خليل عمايرة - **مجلة جذور** (التراث) - العدد الرابع- مج. الثاني - جمادى الآخرة 1421هـ، 2000م.

4) **كتاب سيبويه** - تحق: عبدالسلام هارون - مكتبة الخانجي: القاهرة - ط (3). 1988م - 57/3.

5) دلائل الاعجاز- عبدالقاهر الجرجاني- تصحيح: محمد رشيد رضا- دار المعرفة: بيروت- ص 64.

6) الكتاب - سيبويه - 66/1.

7) جملة الشرط - مازن الوعر - ص 17.

8) السابق - ص 24.

9) السابق - ص 30.

10) السابق - ص 32.

11) ينظر: (أساليب نحوية جرت مجرى المثل) رسالة ماجستير - خلود الصالح - جامعة أم القرى: مكة المكرمة - 1422هـ.

12) ينظر: كتاب سيبويه - 104/3، **وشرح المفصل** - ابن يعيش - عالم الكتب: بيروت، مكتبة المتنبي: القاهرة- 9/90، **وهمع الهوامع** - السيوطي- تحقيق : عبدالعال مكرم - مؤسسة الرسالة: بيروت 1413هـ/ 1992م- 241/4، 242.

13) **جملة الشرط** - مازن الوعر - ص 72.

14) **كتاب سيبويه** - 34/1.

15) **الجامع لأحكام القرآن** - القرطبي- تصحيح: أحمد البردوني - ط (2) 1954م - 145/1.

16) **An introduction to descriptive Linguistics**- Gleason, Henry, Allan- New York, 1969- p.196.

17) **An introduction to descriptive Linguistics** - p. 129.

18) **جملة الشرط** - مازن الوعر - ص 74.

19) السابق - ص 79.

20) السابق - ص 80.

21) السابق - ص 87.

المراجع

1) القرآن الكريم.

2) (أساليب نحوية جرت مجرى المثل) رسالة ماجستير - خلود الصالح - جامعة أم القرى: مكة المكرمة - 1422هـ.

3) (إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا) تمام حسان- أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية - تونس 1978م.

4) الجامع لأحكام القرآن - القرطبي - تصحيح: أحمد البردوني- ط (2) 1954م.

5) الجملة الشرطية - مازن الوعر- الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان: القاهرة- 1999م.

6) الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً - فتحي الدجني - مكتبة الفلاح: الكويت - ط (2) 1408هـ، 1997م.

7) دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة - مازن الوعر - دار المتنبي للطباعة والنشر: سورية، دمشق.

8) (دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي) - خليل عمايرة - مجلة جذور (التراث) - العدد الرابع- مج. الثاني - جمادى الآخرة 1421هـ، 2000م.

9) دلائل الإعجاز- عبدالقاهر الجرجاني- تصحيح: محمد رشيد رضا - دار المعرفة: بيروت.

10) شرح المفصل - ابن يعيش - عالم الكتب: بيروت، مكتبة المتنبي: القاهرة.

11) العربية وعلم اللغة البنيوي (دراسة في الفكر اللغوي الحديث) - حلمي خليل - دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية - 1988م.

12) في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث - مهدي المخزومي - ط (3) 1985م.

13) في نحو اللغة وتراكيبها - خليل عمايرة- عالم المعرفة للنشر والتوزيع: جدة- ط.(1984 (1م.

14) كتاب سيبويه - تحق: عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي: القاهرة - ط (3) 1988م.

15) اللغة العربية معناها ومبناها - تمام حسان - ط (2) 1985م- الهيئة المصرية العامة للكتاب.

16) المفصل في علم اللغة - الزمخشري - تعليق: محمد عز الدين- دار إحياء العلوم: بيروت- ط (1) 1990م.

17) المقتضب - المبرد - تحقيق: محمد عضيمة - عالم الكتب: بيروت.

18) مقدمة لدراسة فقه اللغة - حلمي خليل - دار المعرفة الجامعية: الاسكندرية 1993م.

19) من وظائف الصوت اللغوي - أحمد كشك - ط (2) 1997م.

20) النحو العربي نقد وبناء - إبراهيم السامرائي - دار عمار:عمان - دار البيارق: لبنان- ط (1) 1997م.

21) همع الهوامع -السيوطي- تحقيق: عبدالعال مكرم- مؤسسة الرسالة: بيروت 1413هـ، 1997م.

22) An introduction to descriptive Linguistics- Gleason, Henry, Allan- New York, 1969- p.196.